عمر ابراهيم البدرية[1]

رؤية اسرائيل للتعاون الأمني في ظل اتفاقيات أوسلو

هذا المقال جزء من بحث أعده الكاتب حول المفاهيم والمبادىء الأمنية التي تميز بها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، العلاقات المتبادلة خلال المرحلة الانتقالية من الحرب إلى السلام، مستقبل هذه العلاقات وأبعادها على مستوى الحل أو التسوية السياسية. الدراسة تركز على عناصر النظرية الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية في ظل اتفاقيات اوسلو ، تأثيراتها على الاتفاقيات بين الطرفين وإمكانيات تطبيقها في التسوية المرحلية.

(المحرر)

مدخل

غالبية الأبحاث الفلسطينية التي أجريت حول هذا الموضوع فضلت البحث في العناصر الدينية والقومية للصراع العربي الإسرائيلي بمعزل عن الفهم المؤسساتي، الوظيفي والأمني في مرحلة ما بعد قرار التوجه إلى المفاوضات السلمية للتوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية. وهذا تجسد إلى حدّ ما في برامج وسياسات الحركات والتنظيمات القومية، الماركسية والدينية المختلفة والتي في إطارها دار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني سنوات طويلة. القاسم المشترك بين هذه الأبحاث والثقافة السياسية الناتجة عن هذه التوجهات هو وجود اتفاق وطني وقومي واسع على تعريف إسرائيل كدولة عسكرتارية ذات تطلعات قومية ودينية لا حدود لها، تعتمد في استمرارها على القوة العسكرية التي لا تفرق في تطلعاتها وبرامجها بين المجالين المدني والعسكري.[2] ولذلك يتوجب محاربتها سواء أكان ذلك من منطلق قومي ووطني أم في إطار الحرب المقدسة (الجهاد الإسلامي).

وعلى الرغم من وجود بعض الأبحاث التي تحدثت عن أهمية صياغة نظرية أمنية قومية[٣] فلسطينية جديدة وخصوصاً بعد البدء بتنفيذ الخطوات الأولى من اجل إقامة الدولة الفلسطينية،[٤] إلا انه لم يتم البحث حتى الآن في مواضيع مثل: الأمن القومي الفلسطيني وعلاقته السياسية المحلية والإقليمية والدولية، تأثير العملية السياسية الداخلية والخارجية على تطوير نظرية وفهم الفلسطينيين لماهية الأمن القومي، تأثير المركبات الأمنية للكفاح المسلح الفلسطيني على العملية السياسية.

ركزت الأبحاث "الإسرائيلية"[٥] التي تعاطت مع العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين بشكل عام على الفوائد المرجوة من تحقيق "السلام" بين الطرفين وأهميته في ضمان الأمن القومي الإسرائيلي. هذا النوع من الأبحاث تأثر بشكل كبير بعناصر ما يسمى بالسياسة الأمنية الإسرائيلية وسلم أولوياتها والتي تم رسمها في الماضي في عهد دافيد بن غوريون، وتتلخص بثلاثة متطلبات: "ضمان استمرار وجود دولة إسرائيل"، "الحفاظ على علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة" ومن ثم "السلام".[٦] سلم وترتيب هذه المتطلبات لم يتغير بل تطور بحيث تم تغليفه بما يسمى متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي. فالسلام من وجهة النظر الإسرائيلية لم يكن هدفاً بحد ذاته لا في الماضي ولا في الحاضر، وإنما هو وسيلة تأتي في المرتبة الثالثة من سلم متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي وهو يهدف أولاً وأخيراً إلى ضمان استمرار دولة إسرائيل كدولة يهودية.[٧] وبالتالي هو سلام محكوم بشروط وإمكانيات تحقيق أمن هذه الدولة.

الفهم الإسرائيلي للسلام هو تحصيل حاصل لمفهوم الأمن بعناصره المختلفة وجميع محاولات تجاوز هذا الموقف منذ بدء العملية السلمية إنما انطلقت من الافتراض الإسرائيلي الأمني، الذي تبناه اسحق رابين : "الفلسطينيون سيحاربون "الإرهاب" أفضل منا، بدون محكمة العدل العليا وبدون بيتسيلم (منظمة حقوق إنسان)". ولم تنطلق من اعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية من أرض ومياه وسماء تشكل العصب الحيوي لدولة إسرائيل، أو من استعداد إسرائيلي لوقف جميع أعمال العدوان التي تتم تحت حجج ومبررات أمنية. أما سبب قرار إسرائيل الذهاب لصالح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية حسب رون بوندك أحد مصممي اتفاق السلام مع الفلسطينيين، فيكمن في حقيقة كون م.ت.ف شريكا براغماتيا، بدونها سيكون الشارع الفلسطيني تحت سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لذلك كان هناك مصلحة إسرائيلية منذ البداية بأن يشكل اتفاق اوسلو حلفا بين إسرائيل والفلسطينيين في اوسلو ضد "التهديد المشترك" ل "حماس".[٨]

تتفق غالبية الأبحاث التي تعاملت مع موضوع النظرية الأمنية الإسرائيلية، على أهميتها في ضمان استمرار قيام دولة إسرائيل، على انه لم يتم صياغة نظرية أمنية شاملة حتى الآن على الرغم من ذلك من الممكن الوقوف على عناصرها الأساسية في فترات مختلفة، من خلال رؤية المبادىء الأمنية التي تشكل جوهر المواقف الإستراتيجية لإسرائيل. من الممكن التعرف من قائمة الأبحاث في هذا الموضوع عن العناصر المختلفة للسياسة الأمنية لإسرائيل، كون كل بحث يتعامل مع عنصر واحد أو أكثر. ولا يوجد حتى الآن بحث يجمع في داخله بين جميع المركبات ويؤدي حالة من التجانس بينها. نظرية الأمن القومي الإسرائيلي تمت صياغتها كنظرية شفوية، واحتوت على أبعاد عسكرية– استراتيجية وأبعاد مؤسسية ذات طابع مدني وفي مقدمتها "الحفاظ على التواصل الجغرافي"، "ضمان الغالبية اليهودية" و "السيادة العسكرية".

الافتراض المركزي

تنطلق الدراسة من حقيقة احتواء اتفاقيات السلام الإسرائيلي الفلسطيني، منذ عام ١٩٩٣، على مجموعة كبيرة من البنود والاشتراطات الأمنية بين مؤسستين "عسكريتين أمنيتين" تتواجدان في مرحلة انتقالية من "الحرب إلى السلام":

- المؤسسة الأولى هي "إسرائيل"، الدولة القائمة على القوة العسكرية والاقتصادية وعلى قدرات نووية ردعية، والتي تعتبر في النهاية حجر الأساس في السياسة الأمنية الإسرائيلية،[٩] الموجهة بشكل أساسي من خلال الخوف من "مخاطر الإبادة" ومن "لا مكان لكارثة أخرى".
- المؤسسة الثانية هي "منظمة التحرير الفلسطينية"، حركة المقاومة الشعبية المسلحة الموجهة من خلال التطلعات القومية للتحرر الوطني، العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. الحركة التي تحولت إلى كيان سياسي نتيجة لمرحلة انتقالية

واضطرت لمواجهة سلسلة من الاتهامات بخيانة المصالح الوطنية بسبب التنسيق الأمني مع إسرائيل.

يعتمد الإدعاء المركزي في هذا البحث على الافتراض بان م.ت.ف دخلت إلى العملية السياسية في وضع لم يكن لها فيه نظرية أمنية "قومية" متبلورة بشكل نهائي؛ عناصر هذه النظرية بدأت تتبلور في السنوات العشر الأخيرة من خلال اختلاط العناصر القديمة للحرب بالعناصر الجديدة للسلام. ساهم جزء من هذه العناصر في واقعية الحل السياسي المتمثل باتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وببداية انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وجزء آخر ساهم في رسم الأفق الأمني الجديد لمرحلة ما بعد هذه الاتفاقيات والمتمثل، بعودة الاحتلال وبدخول عنصر "توازن الرعب الدموي" كعنصر جديد في المفاهيم الأمنية الفلسطينية وعنصر "كسر الإرادة الفلسطينية" في المفاهيم الأمنية الإسرائيلية.

التعاون الأمني من وجهة النظر الإسرائيلية

العلاقات المتبادلة بين الأجهزة الأمنية ووزراء الدفاع ورئيس هيئة الأركان في إسرائيل كانت متقاربة، فقد عملوا معا وبتنسيق كامل تقريبا كل الوقت، وخصوصاً في عهد رابين كوزير للأمن وكرئيس للحكومة.[١٠] إسرائيل ومن خلال تقديرات ومواقف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية طالبت واشترطت التقدم في العملية السياسية بوقف العمليات العدائية ضد إسرائيل ومواطنيها. وقد كان من الواضح بأن المسؤولية عن هذه المهمة ستكون على عاتق المؤسسة الأمنية الفلسطينية الحديثة. إسرائيل ربطت بشكل كبير بين هذه المؤسسات، قياداتها وبرامجها، وبين السلطة السياسية المرتبطة والموجهة بشكل مباشر من الرئيس الفلسطيني عرفات.

إسرائيل لم تطالب فقط بالتعاون الأمني والالتزام به وإنما طالبت بالالتزام بكيفية التعبير عن هذا النوع من التعاون الأمني. اللواء شلومو غازيت (رئيس سابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي)، يعبر عن رأيه ويحدد موقفه الشخصي تجاه التعاون الأمني: اتفاق بين طرفين على هدف، توزيع المسؤوليات بين الطرفين. لا يوجد أي التزام (لطريقة معينة). كل جهة تستطيع التصرف كما تريد. المهم هو النتائج. التعاون بمعنى أن يعمل الطرفان من أجل تحقيق هدف محدد اصطدم بخيارين، الأول: أن

رجل الأمن الفلسطيني: المهمات المعقدة.

تقوم إسرائيل بتنفيذ مهمة تصفية "الإرهاب" وحدها، والثاني: أن تقوم إسرائيل بإبلاغ الفلسطينيين عن الخطوات التي تنوي اتخاذها قبل وقت. قرار إسرائيل التمسك بالخيار الأول واغتيال يحيى عياش كان خطأ والأمر كان من المفروض أن يبقى في إطار مسؤولية السلطة الفلسطينية.[١١]

إسرائيل لم توافق على أي اتفاق أو تفاهم بين السلطة الفلسطينية وبين الجهات المتهمة ب"الإرهاب" ولم تر فيه أي ضمان لوقف "الإرهاب"،[١٢] وهي لم تؤمن بطريقة السلطة في التعامل مع الأمر منذ البداية ولم تعتمد على محمد دحلان أو جبريل الرجوب أو أمين الهندي ليقوموا بالعمل المطلوب.[١٣] إسرائيل فضلت إمكانيات العمل

الخلل الرئيسي بالنسبة لتطوير التعاون الأمني يكمن في التناقض بين العناصر السياسية والأمنية للنظريتين القوميتين، وضع لا يوجد فيه أي ممارسة للحقوق الوطنية الفلسطينية إلى جانب المطالبة بتنفيذ البنود الأمنية للاتفاقات مع إسرائيل

المرتبطة بشروط إنشاء السلطة الفلسطينية، والتي من ضمنها قيام السلطة الفلسطينية ببناء نظام للمراقبة، اعتقالات، إغلاق مؤسسات، فرض الرقابة العسكرية وتسليم مطلوبين.[١٤]

بالنسبة لقدرة السلطة الفلسطينية على محاربة "الإرهاب" تعددت المواقف واختلفت حتى على صعيد الجهاز الواحد. ففي جهاز الشاباك الإسرائيلي كان هناك أكثر من موقف، الأول لكارمي غيلون (رئيس سابق للشاباك الإسرائيلي)، الذي يعتبر أن هناك حدودا لما يستطيع عرفات ان يفعله ضد حماس ومن يتوقع أن يقوم عرفات بإغلاق المؤسسات الصحية والمساجد التابعة لحماس فهو مخطىء. فهذه الأمور لم تفعلها إسرائيل. إلا أن إسرائيل تستطيع مطالبة عرفات بمحاربة كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس.[١٥] ومن ناحية ثانية كان هناك اعتقاد في قسم الأبحاث التابع للشاباك، بان "السلطة وأجهزتها الأمنية تمتلك القدرة على إضعاف التهديد المتمثل "بالإرهاب" الإسلامي، إلا أنها لا ترغب بعمل ذلك. الأبحاث الأمنية أكدت بأنه فقط من خلال ممارسة ضغط كبير من إسرائيل وجهات دولية أخرى على السلطة الفلسطينية، وتهديد الإنجازات السياسية وتهديد وجود هذه القيادات، سوف يدفع بعرفات لمحاربة "الإرهاب" بعزم.[١٦]

الموقف الثاني من الممكن رؤيته في أقوال الكولونيل (احتياط) د. شموئيل آفن (النائب السابق للمسؤول عن تقديم تقديرات المواقف الأمنية لرئيس قسم الأبحاث في الشاباك الإسرائيلي في السنوات ١٩٩٢-١٩٩٤). وحسب رأيه "فقد حذر الشاباك من استخدام عرفات للإرهاب خلال اوسلو وما بعده. وفي عام ١٩٩٤ قام الجهاز بإصدار وثيقة أمنية ونشرها على مجال واسع نسبيا وشملت لجنة الخارجية والأمن تم فيها وصف المخاطر المحتملة ومن ضمنها مخاطر "الإرهاب" وعلاقة الفلسطينيين بدول معادية مثل العراق وايران. وعلى الرغم من عدم تطرق الوثيقة إلى تفاصيل هذه الاحتمالات والإمكانيات إلا أنها بالتأكيد حددت مجالات الخطر المتوقعة وأكدت على تهديد "الإرهاب" المتمثل في السلطة في كونه إرهابا فوريا وذا إمكانيات عالية جدا في جميع مراحل اوسلو".[١٧]

أما موقف جهاز الاستخبارات العسكرية (امان)، فقد تطرق اللواء (احتياط) آوري ساغي رئيس الاستخبارات العسكرية السابق في آذار ١٩٩٥ لإمكانية وجود ما يسمى ب- "توزيع ادوار" في المعسكر الفلسطيني بما يتعلق ب "الإرهاب" وحسب أقواله كانت هناك اتصالات بين م.ت.ف وحماس والجهاد الإسلامي من أجل التوصل إلى تفاهم ضمني بأن يستمر "الإرهاب" وبعدم تحمل السلطة أية مسؤولية لهذه النشاطات.[١٨] وفي صيف ١٩٩٥ أكد موشيه يعلون مباشرة بعد تعيينه رئيسا لجهاز الاستخبارات العسكرية عدم وجود نية لدى الفلسطينيين لوقف العمليات الانتحارية، وعلى الرغم من التوقيع على اتفاقات اوسلو، حذر رئيس الحكومة رابين وأوصى أمامه بضرورة توجيه إنذار نهائي لعرفات من أجل البدء بضرب حماس والجهاد الإسلامي. قال يعلون عندما كان مرشحاً لمنصب رئيس هيئة الأركان في كانون الثاني ٢٠٠٢، في لقاء مع مجلة "نظرة من أعلى"،[١٩] "السلطة كانت مدركة لقدرات "الإرهاب"، وتوفرت لديها المعلومات عن النشطاء ومنهم يحيى عياش ومحمد ضيف وعرفت أين توجد مخازن السلاح ولم تعمل ضدهم. لم تتوقع التقديرات الأمنية حتى عام ١٩٩٦ أن يحافظ عرفات على البنية التحتية للإرهاب خدمة لأهدافه. وحتى ايلول من السنة نفسها لم يكن هناك من يتوقع أن يتم استخدام الشرطة العسكرية الفلسطينية في المواجهات مع الجيش الإسرائيلي.[٢٠] بعد العملية الانتحارية في آذار ١٩٩٧، أكدت الاستخبارات العسكرية أن عرفات أعطى "ضوءً أخضر" لتنفيذ عمليات محدودة تخدم أهدافه. الإدعاء كان أن عرفات لم يتخلّ تماما عن طريق "الإرهاب" (بشكل خاص بواسطة حماس والجهاد الإسلامي) ولن يتنازل عن حق العودة (في الشاباك اعتقدوا حتى عام ٢٠٠٠، أن عرفات سيتخلى عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين").[٢١]

اعتبار القيمة الإضافية لأجهزة الأمن الفلسطينية وقدراتها على محاربة "الإرهاب"، حسب إدعاء كارمي غيلون "لم تعتمد على كلمات ووعود من عرفات وإنما كانت بناء على تحليل علمي لمصالحه"، وهو يؤكد على "الإحباط الإسرائيلي الناتج عن الرغبة الضعيفة لعرفات ورجاله في حربهم ضد "الإرهاب".[٢٢] إسرائيل طالبت عرفات بمحاربة الذراع العسكري لحركة حماس إلا انه تهرب وأنا مقتنع أن ذلك خطأ استراتيجي وقع فيه عرفات؟ عرفات يستطيع في حال أراد ذلك. وحسب رأي غيلون، عالجت السلطة الفلسطينية "الإرهاب" بيد لينة، ببطء وبتردد وهذا ما أدى إلى عدد من العمليات الكبيرة وشكل ضررا للعملية السياسية ووتيرتها بدرجة كبيرة. غيلون يعتقد أن الفلسطينيين لو قاموا بمعالجة "الإرهاب" كما تعالجه إسرائيل اليوم لكان من الممكن تنفيذ الجدول الزمني الأصلي لاوسلو ولكان للفلسطينيين اليوم دولة فلسطينية مستقلة".[٢٣]

من الممكن الإدعاء بشكل عام أن سياسة معالجة السلطة (على الأقل من الناحية الرسمية) لاستمرار العمليات ضد إسرائيل تميزت بانعدام القدرة العملية والعسكرية والأمنية وذلك نتيجة لعدم تنفيذ إسرائيل البنود ذات الصفة الجغرا–سياسية وبشكل خاص الانسحابات وفتح الممر الآمن. موقف السلطة الرسمي أكد على أن حدود المسؤولية الأمنية لكل دولة تنبع من حدودها الجغرافية. في المقابل إسرائيل "فضلت" وأصرت بشدة على اعتبار السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الأمن ليس فقط في المناطق التي تحت سيطرتها مثل مناطق (أ) و (ب) وإنما في المستوطنات وداخل حدود ١٩٤٨.

الصدام المتجدد– الأسباب والنتائج

عدم وجود مصالح مشتركة

من المهم لموضوع البحث التمييز بين نوعين من المصالح المشتركة كقاعدة للتعاون الأمني، الأولى: "نظرية مشتركة للمصالح" (Common Perception of Interests)، التي تتطرق إلى اتفاق بين طرفين حول مصالح يعتبرها الطرفان مشتركة. الثانية: "نظرية مصالح مشتركة" (Perception of Common Interests)، التي تتطرق إلى اتفاق حول مصالح مشتركة ومؤقتة. التعاون على أساس النظرية الأولى يحتوي في داخله على فرصة لبناء علاقات بعيدة المدى وعلاقات على المدى القريب أكثر من العلاقات المتوقعة بناء على أساس التعاون حسب النظرية الثانية. بمعنى أن النوع الأول يعتمد على رؤية مشتركة للمستقبل. التعاون من النوع الثاني مبني على الفائدة والمصالح المشتركة قصيرة المدى. في النظرية الأولى يوجد للعلاقات المشتركة معنى ابعد من مصالح معينة للطرفين والتي قد تبدو متناسقة للوهلة الأولى. من جانب آخر، مصالح محددة يمكن استخلاصها من وجهة نظر الطرفين القومية والتي من الضرورة ان تكون واسعة وعميقة. بكلمات أخرى من الواضح ان المفضل هو العلاقات المشتركة على أساس تعاون بين الطرفين، تعاون سيؤدي إلى نتائج وتنسيق بين المصالح الناتجة عن الأمور المشتركة بين الطرفين حسب النظرية الأولى، أكثر من العلاقات والمشاركة المبنية على أساس تنسيق المصالح حسب النظرية الثانية.[٢٤]

إسرائيل لم تعترف بأي نوع من هذه النظريات بل فضلت التعامل مع المؤسسات الأمنية الفلسطينية انطلاقاً من تجاربها في الماضي مع مفهوم التعاون الأمني المبني على وجود الطرف الواحد ويهدف إلى تلبية مصالح هذا الطرف دون غيره. فالنظرة الأمنية الإسرائيلية محكومة ببرنامج واحد مبني على تلبية المصالح الأمنية الإسرائيلية بدون الأخذ بعين الاعتبار وجود وخصوصية أي طرف آخر.

على ضوء الواقع، توجد إمكانية لرصد نموذجين كان من المفترض أن يشكلا نواة لوجهة النظر الإسرائيلية في معنى المصالح المشتركة المفترض أن تشكل مصدر قلق للنخبة الاقتصادية والأمنية ومصدر الهام للحفاظ على الأمن.

النموذج الأول

يعتمد اتفاق المبادىء الموقع في واشنطن على صيغة "أمن إسرائيل مقابل الرفاهية للفلسطينيين". خلفية هذا النموذج مصدره قناعات شمعون بيريس الذي يفضل البحث عن حلول بطرق اقتصادية بدون أية علاقة حقيقية مع العناصر السياسية الأيديولوجية القومية للفلسطينيين، مع تجاهل استمرار مظاهر الاحتلال والقوة والاستيطان الإسرائيلي واستخدام القوة ضد الفلسطينيين سنوات طويلة. قناعات بيريس في واقع الأمر تعبر

وأدى تداخل العناصر القديمة في الفهم القومي للأمن مع العناصر الجديدة التي تطورت نتيجة للاتفاق مع إسرائيل، إلى جانب عدم التقدم في تنفيذ باقي الاتفاقيات الحيوية للفلسطينيين، الى إنتاج وضع جديد من المحادثات مترافقة مع استمرار إطلاق النار من الجهتين وبداية مرحلة من "الانفصال النفسي" بين مؤيدي الحل السياسي لدى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبدأت الحكومة الإسرائيلية التفكير جدياً بالعمل على اتخاذ خطوات أحادية الجانب على أساس عدم وجود شريك فلسطيني.

عن الرغبة الإسرائيلية في خلق مصالح اقتصادية شخصية أو لمجموعات معينة تلزم المؤسسة الأمنية بالدفاع عن مصالحها. مجرد محاولة تحويل هذا النموذج إلى حقيقة سياسية تخدم مصلحة أفراد أو جماعات محددة على أسس اقتصادية، بدون أية رؤية سياسية–قومية، لم تلائم الواقع وكما يتضح لم تكف. على الأقل للكثير من أفراد الشعب الفلسطيني مع التفريق بين الأفراد والمنظمات التي اتخذت منذ البداية موقفا معارضا، وبدلاً من الرفاه الاقتصادي الموعود والازدهار التجاري أو الصناعي وجد الفلسطينيون أنفسهم في طوابير طويلة أمام الحواجز العسكرية وأمام حملة جديدة من الإهانة والاستغلال الشخصي والقومي لرجال الأمن الإسرائيليين الذين قاموا باستغلال هذه الظروف القاسية من أجل تجنيد المزيد من العملاء مقابل تصاريح العمل أو التعليم أو حتى العلاج الطبي. ولذلك لم تفوت الجماهير الفلسطينية أية فرصة للخروج ضد، ليس فقط الجيش أو المستوطنين، وإنما ضد مشاريع اقتصادية مشتركة، كونهم رأوا فيها عنصراً مهيناً ومذلاً ويخدم فقط أناساً وجهات محددة في النخبة الفلسطينية الاقتصادية الجديدة.

النموذج الثاني

ارتكز البعد الأمني في اتفاقية اوسلو على بناء شرطة محلية وقوية وعلى نظام أمني مشترك تشارك فيه قوات إسرائيلية وفلسطينية في دوريات مشتركة ومواقع مراقبة بهدف ضمان أمن إسرائيل، العديد من قيادات الجانب الفلسطيني تطرقت بسلبية إلى ذلك، وحسب رأيهم فان لإسرائيل مصلحة بفرض نموذج جيش جنوب لبنان المنحل على السلطة الفلسطينية من خلال "تحديد المعارضة بكونها العدو المشترك ووصفه ب "الإرهاب" وتحويل محاربته إلى مصلحة قومية إسرائيلية– فلسطينية مشتركة"، وأكثر من ذلك هم اعتقدوا ان إسرائيل تنوي جر المنطقة إلى وضع يتحول فيه عرفات إلى لحد جديد (رئيس جيش جنوب لبنان المنحل) مهمته الأولى الحفاظ على أمن إسرائيل، ومن ثم الحفاظ على رأسه.

لا شك ان فشل هذين النموذجين أدى إلى انهيار إمكانية استمرار التعاون الأمني قبل تنفيذ أجزاء رئيسية من المصالح القومية والحيوية للفلسطينيين.

الخلل الرئيسي بالنسبة لتطوير التعاون الأمني يكمن في التناقض بين العناصر السياسية والأمنية للنظريتين القوميتين، وضع لا يوجد فيه أي ممارسة للحقوق الوطنية الفلسطينية إلى جانب المطالبة بتنفيذ البنود الأمنية للاتفاقات مع إسرائيل

وفي مقدمتها ضرب وقمع المعارضة الفلسطينية الأمر الذي رفضه الفلسطينيون.

لذلك من الصعب رؤية نظرية مشتركة أو متفق عليها بين الطرفين، ومن الصعب رؤية اتفاق مشترك على مصالح مشتركة. ما يمكن رؤيته هو مجموعة من التصورات المختلفة والمتعارضة للطرفين. وهذا ينبع من وجود اختلاف كبير في تعريف الطرفين للثمن السياسي ولأبعاده الإستراتيجية بالنسبة لموضوع استمرار مظاهر الاحتلال ومحاربة "الإرهاب".

فسح غياب أي برنامج أمني فلسطيني أو إقليمي بديل عن المشروع الإسرائيلي الأمني المجال أمام إسرائيل بالمبادرة الحديث عن مشاريع أمنية إقليمية وبديلة عن المشروع الأمني الإسرائيلي الفلسطيني، انطلاقا من الهدف الإستراتيجي الجديد الذي من المفترض أن يحرك سياسة الفلسطينيين، ويدفعهم للعمل

ساهم عدم التعاون الأمني، بالنسبة لإسرائيل، في إطلاق حملة واسعة من التهديدات الأمنية والمنظمة ضد السلطة وخصوصاً على مستوى الرأي العام الإسرائيلي، وبدأت الحكومة الإسرائيلية بترويج عناوين من خلال الصحف والإعلام من أجل التأثير على الشارع الإسرائيلي الذي تلقفها بسرعة مثل "استمرار التحريض الفلسطيني""، "الضوء الأخضر للإرهاب"، "البوابة المستديرة"، "من يرث عرفات"، "التهديد الذي يمثله عرفات على الاستقرار في الشرق الأوسط" والأخطر من ذلك ظهور ما يسمى "بالكتاب الأبيض للفساد"

لصالح المصالح الأمنية المشتركة بين الدول العربية، الفلسطينيين وإسرائيل:

١. اشتراط إمكانية استمرار قيام السلطة الفلسطينية بقدرتها على قمع "الإرهاب" بنشاط وبحزم.[٢٥]

٢. توسيع وتطوير المصالح الأمنية المشتركة بين مصر والأردن وفي مقدمتها مواجهة مخاطر تهديد الاستقرار والنظام على أيدي المنظمات الإسلامية المتطرفة.

٣. تطوير التعاون الأمني السري مع مصر والأردن في مجالات أمنية متعددة مثل تبادل المعلومات، منع تهريب الأسلحة والعتاد والأموال.[٢٦]

لم تنجح النظريات القديمة مع العناصر الجديدة في الحفاظ على الأمن الشخصي والقومي للفلسطينيين مقابل ميزان الرعب الإسرائيلي وممارساتها العسكرية. الرد العسكري والقدرات الإسرائيلية على تفعيل أدوات الضغط الاقتصادية التي دعا إليها رئيس الأركان شاوول موفاز قبل فترة طويلة من تنفيذها على غرار ممارسة الضغط الهائل الناتج عن الحصار المفروض على السكان الفلسطينيين، تقسيم الضفة الغربية إلى أجزاء منفصلة بدون السماح بوجود أية علاقة بين الأطراف، طرد الفلسطينيين من المعابر الحدودية الدولية، إغلاق الميناء في غزة والمطار في الدهنية، وقف تشغيل العمال في إسرائيل، وقف تزويد الفلسطينيين بالمواد الخام والبضائع، وقف تسليم البريد الدولي، عدم تزويد الفلسطينيين بالنفط واحتجاز الأموال التابعة للسلطة.[٢٧] كل ذلك فاجأ الفلسطينيين وأثر بشكل كبير على الجهات الأكثر اعتدالا في السلطة وفي حركة فتح وقيادات الأجهزة الأمنية. ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام حقائق مرة وقاسية. الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في الموقف السياسي الرسمي والشعبي والحزبي عن تأييد العملية السلمية بإطارها الحالي، بل أدى إلى زيادة الدعم الشعبي لاستمرار العمليات ضد إسرائيل، بدون التمييز بين المدنيين أو الجنود أو المستوطنين.

تظهر اتفاقيات اوسلو إطاراً لمبادىء ونظريات كان من المفترض أن تكون شكلا من أشكال التعاون الأمني بين الأجهزة الأمنية لكلا الطرفين، على أساس استمرار إسرائيل في تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية (الأمر الذي يعني تجريد الفلسطينيين من أية مسؤولية تتجاوز حدود المناطق المتفق عليها)، وأيضاً بالمسؤولية عن الأمن العام لإسرائيل انطلاقا من الفهم والإصرار الإسرائيلي الرسمي على تحديد مجالات ونشاطات القوة الأمنية الفلسطينية، هذا الأمر سرعان ما انهار وبدأت إسرائيل (بشكل غير رسمي) تطالب الفلسطينيين بتحمل المسؤولية عن وضع الأمن بما في ذلك في الأراضي التي لا تخضع لسلطتها السياسية.

وأدى تداخل العناصر القديمة في الفهم القومي للأمن مع العناصر الجديدة التي تطورت نتيجة للاتفاق مع إسرائيل، إلى جانب عدم التقدم في تنفيذ باقي الاتفاقيات الحيوية للفلسطينيين، الى إنتاج وضع جديد من المحادثات مترافقة مع استمرار إطلاق النار من الجهتين وبداية مرحلة من "الانفصال النفسي" بين مؤيدي الحل السياسي لدى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبدأت الحكومة الإسرائيلية التفكير جدياً بالعمل على اتخاذ خطوات أحادية الجانب على أساس عدم وجود شريك فلسطيني.

رافق بداية حل الصراع الكثير من العقبات والأزمات التي ولدت أنواعا جديدة من العنف الدموي المتمثل بالعمليات الانتحارية ضد المدنيين وبتوسع وتطوير دائرة العنف الإسرائيلي الرسمي،

أدى انعدام التقدم في الاتفاقيات والمس بغالبية العناصر الجغرافية والسياسة للنظرية القومية الفلسطينية إلى استيقاظ العناصر القديمة للفهم الأمني الفلسطيني، والى بداية مرحلة جديدة من الصدامات على أساس تعريف الحاجة الإسرائيلية للأمن كتعريف اعد من أجل الحفاظ على إنجازات إستراتيجية للحروب الماضية.

الشامل والمنظم الموجه إلى كافة قطاعات الشعب الفلسطيني كنوع من أنواع العقاب والانتقام، والضغط على القيادة الرسمية بهدف الحد من سقف التطلعات القومية للشعب الفلسطيني. الأمر الذي شكل مصدراً جديداً لإدعاءات واتهامات الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، كل منهما ضد الآخر، وأصبح من الصعب العودة إلى طاولة المفاوضات. عنصر الزمن في ظل استمرار الصراع وتزايد العنف الدموي أثر سلبيا وأدى إلى تصاعد التخوفات الإسرائيلية التقليدية للشعب اليهودي على غرار مواجهة حرب مثل حرب أكتوبر ١٩٧٣، أن تقوم الدولة الفلسطينية التي ستنشأ مع مرور الوقت بالمطالبة بالحقوق في فلسطين التاريخية وان تستمر "العمليات الإرهابية" عن طريق الحدود الجديدة.[٢٨]

عدم تنفيذ الاتفاقيات

لدى إسرائيل والفلسطينيين كانت هناك ادعاءات كثيرة، تعتبر في حقيقة الأمر الأسباب التي تقف خلف الصدام المتجدد، الطرفان تبادلا الاتهامات وتحميل المسؤولية عن تدهور الأوضاع الأمنية وعن عدم تنفيذ الاتفاقيات. إسرائيل اتهمت السلطة الفلسطينية بعدم تنفيذ الاتفاقيات وخصوصا البنود المتعلقة بالأمن وموضوع الحرب ضد "الإرهاب" ووقف العمليات. السلطة اتهمت إسرائيل بعدم تنفيذ الاتفاقيات وباستمرار الاحتلال.

عدم تنفيذ الالتزامات الإسرائيلية الذي ترافق مع محاولات لتحويل الوضع في الأراضي المحتلة إلى أمر واقع، ومن ثم وضع الفلسطينيين أمام هذا الواقع، أثر بشكل كبير على الرغبة الفلسطينية والفائدة المرجوة من استمرار المفاوضات، واعتبر لدى الفلسطينيين استمراراً للاحتلال.

حصلت تغيرات في موضوعين رئيسيين: الحصار على القدس، فصلها نهائياً عن باقي الأراضي الفلسطينية واستمرار سياسة الحواجز العسكرية،[٢٩] دفعت بالفلسطينيين إلى واقع مؤلم أكثر، واقع ادعت إسرائيل خلاله بحقوقها في القدس وبدأت بحملة واسعة لتنفيذ ذلك.[٣٠] وحسب رأي يائير هرشفلد فان " أحد أسباب فشل اوسلو انه في عام ١٩٩٣ كان هناك في الضفة الغربية حوالي ٩٠ ألف مستوطن وفي عام ٢٠٠٠ أصبح هناك حوالي ٢٠٠ ألف مستوطن.[٣١]

فهم الجانب الفلسطيني هذه الإجراءات الإسرائيلية كمحاولة لتكريس سياسة الاستيطان[٣٢] واستمرار البناء في المستوطنات[٣٣] كمقدمة لتحويل الوضع من وضع قائم (De Facto) للمستوطنات بما في ذلك القدس إلى وضع شرعي (De Jure) خلال المفاوضات. كل ذلك أدى الى واقع جديد بالنسبة لإمكانيات المستقبل وخصوصا بعد وصول الفلسطينيين إلى الخط الأحمر في تقديم التنازلات وقبول الفلسطينيين بدولة في حدود حزيران ٦٧، أي على ٢٣٪ من ارض فلسطين التاريخية بما في ذلك القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية.[٣٤]

على الرغم من سيطرة الفلسطينيين على مناطق ذات سيادة (مناطق أ)، والتي شكلت جزءا بسيطا من المطالب الجغرافية الفلسطينية، كان الاحتلال قائما بصورة أخرى. كانت السيطرة الكبيرة لإسرائيل على مداخل ومخارج مناطق السلطة الفلسطينية وتوسيع المستوطنات تعبيراً عن فرض الحقائق والتي من خلالها قامت إسرائيل بمنع الفلسطينيين من إمكانية بناء دولة مع تواصل جغرافي.[٣٥]

رأى الفلسطينيون في استمرار الاحتلال، استمرارا للحرب بصورة أخرى، محكمة أكثر، ومتلائمة مع نفس عناصر النظرية الأمنية الإسرائيلية. الى جانب ذلك، إسرائيل رأت باستمرار العمليات نوعاً آخر من استمرار الإرهاب النابع من نظام المفاهيم السياسية والتربوية الفلسطيني، الأمر الذي يهدد أمن إسرائيل

بكثير من المعاني وعلى المدى القصير والطويل.

ساهم عدم التعاون الأمني، بالنسبة لإسرائيل، في إطلاق حملة واسعة من التهديدات الأمنية والمنظمة ضد السلطة وخصوصاً على مستوى الرأي العام الإسرائيلي، وبدأت الحكومة الإسرائيلية بترويج عناوين من خلال الصحف والإعلام من أجل التأثير على الشارع الإسرائيلي الذي تلقفها بسرعة مثل "استمرار التحريض الفلسطيني" "، "الضوء الأخضر للإرهاب"، "البوابة المستديرة"، "من يرث عرفات"، "التهديد الذي يمثله عرفات على الاستقرار في الشرق الأوسط" والأخطر من ذلك ظهور ما يسمى "بالكتاب الأبيض للفساد" الأمر الذي عبر عن محاولة إسرائيلية لسحب الشرعية من الرئيس الفلسطيني ومطالب الشعب الفلسطيني القومية.

"في جلسة خاصة دعي إليها رئيس الحكومة ايهود باراك في مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٠، (بد شهر من الانتفاضة) قال باراك "ليس هناك أي سبب يجعلنا لطفاء مع عرفات، يتوجب علينا مهاجمته بصورة سرية وهذا من مسؤولية (أمان) و(الموساد) وفي المقابل أنا أريد أن يهاجم عرفات بشكل علني ونحضر وثيقة نكشف فيها تصرفات عرفات بمساعدة قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية (أمان)".[٣٦]

ويعتبر هذا الملف جزءاً من ملفات تم تحضيرها على يد المؤسسة الأمنية الإسرائيلية كأداة للضغط على عرفات وعلى النخبة السياسية والأمنية والاقتصادية الفلسطينية التي من المفترض أن تكون شريكة في العملية السياسية وليس طرفا يعمل تحت التهديد والابتزاز.

أدى انعدام التقدم في الاتفاقيات والمس بغالبية العناصر الجغرافية والسياسة للنظرية القومية الفلسطينية إلى استيقاظ العناصر القديمة للفهم الأمني الفلسطيني، والى بداية مرحلة جديدة من الصدامات على أساس تعريف الحاجة الإسرائيلية للأمن كتعريف اعد من أجل الحفاظ على إنجازات إستراتيجية للحروب الماضية.

"الإرهاب الأحمر" و"الإرهاب الأبيض"[٣٧]

فروقات كبيرة في تعريفات (إسرائيل، م.ت.ف، حماس والجهاد الإسلامي) لمصطلح "الإرهاب" وأنواعه. بشكل عام يوجد اتفاق واسع بين جميع الأطراف على إدانته وضرورة مواجهة مخاطره. من الناحية النظرية "الإرهاب" هو هجوم منظم وموجه ضد

العقوبات الجماعية الإسرائيلية: مشهد من معبر رفح.

أشخاص تم اختيارهم بالصدفة، بهدف نشر الخوف والرعب ومن أجل تحقيق أهداف سياسية. ما عدا "الإرهاب" الموجه ضد قيادات سياسية أو عسكرية، فالحديث بشكل عام عن ضحايا مدنيين.[٣٨]

من الناحية الرسمية، جميع الأطراف تدين "الإرهاب" واستخداماته كأداة لتحقيق مصالح سياسية. الأمر يأخذ منحى آخر عند الحديث عن تعريف هذا "الإرهاب"، أنواعه وأسبابه، فالفلسطينيون يركزون على الأسباب والظروف (الإرهاب الأبيض) التي تقف خلف استمرار المقاومة الفلسطينية المسلحة وفي مقدمتها اتساع ظاهرة المنتحرين.

إسرائيل تفضل التعامل مع كون جميع أنواع المقاومة الفلسطينية إرهاباً موجهاً ضد اليهود كونهم يهوداً. وهي تفضل التعاطي مع النظام التربوي، التعليمي والثقافي الفلسطيني على أساس مسؤولية هذا النظام عن إنتاج "الإرهاب" وخصوصاً العمليات الانتحارية، وتحمل الفلسطينيين مسؤولية ذلك، كما تحمل السلطة السياسية مسؤولية منعه. في البداية أصر الإسرائيليون أن دوافع المنتحر هي دينية فقط، إلا أنه لاحقاً تمت إضافة دوافع قومية ودوافع حقد وبشكل أساسي، الرغبة بالانتقام".[٣٩] كل ذلك في ظل تجاهل مسؤولية الاحتلال العسكري ونتائجه والوضع القائم عن إنتاج ظاهرة المقاومة المسلحة وتعدد وسائلها.

لا شك أن مصدر الإلهام لممارسة ما يسمى ب "الإرهاب" الأحمر المخطط والموجه في أهدافه السياسية، والصدفي في أهدافه البشرية، هو "الإرهاب الأبيض" المنظم بوسائله وبأهدافه، والموجه ضد التطلعات القومية الفلسطينية وأرضه، وهو نتاج خاص بالاحتلال الإسرائيلي. والحديث عن مجمل النشاطات التي تحاول إسرائيل إضفاء الشرعية الأخلاقية عليها تحت حجج المحافظة على الأمن للإسرائيليين، سواء أكان ذلك في إطار الدفاع عن النفس والخوف من كارثة أخرى أم في إطار إحباط العمليات على غرار "القادم لقتلك اسبقه واقتله". ومن الممكن توسيع هذه النشاطات لتشمل وسائل أخرى ضد الشعب الفلسطيني ولا تهدد حياة اليهود إلا أن مخاطرها وأبعادها أخطر بكثير.

مصادر أخرى لا تؤمن بوجود فرق بين "الإرهاب" الأحمر والإرهاب الأبيض. توفيق الطيراوي رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية، يدعي وجود نوع واحد من الإرهاب ألا وهو الاحتلال الذي يعتبر إرهاباً من النوع القبيح جداً، وهدفه الأساسي هدم البنية التحتية لوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة دولياً، وكل ما ينتج بعد الاحتلال هو نتيجة طبيعية له، لذلك توجد ضرورة لمعالجة الأسباب أولاً ومن ثم التفرغ للنتائج.[٤٠] ساهم رفض دولة إسرائيل اعتبار الاحتلال العسكري يمثل ضربة قاسية للأمن الشخصي والقومي للفلسطينيين وحقوقهم بالاستمرار بالتواجد والحياة الطبيعية، واعتبار أن "الإرهاب" يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وممارسة حقوق قومية أو سياسية لمجموعة أو شعب معين، استمرار الاحتلال العسكري والعنف الدموي والمدني ضد الشعب الفلسطيني في أعين جزء كبير من الإسرائيليين كدفاع عن النفس، وكحالة تضطر فيها إسرائيل ممارستها، وبالتالي على الشعب الإسرائيلي الاستعداد لدفع الثمن. هذان الاعتباران سيؤديان إلى استمرار الفلسطينيين في عمل كل ما بوسعهم بهدف ضرب الأمن القومي والشخصي لإسرائيل وللإسرائيليين ومقاومة الاحتلال الذي يعتبر أخطر بكثير من "الإرهاب" النابع من الصدفة، وهو لب القضية والصراع وجذور المقاومة الفلسطينية.

بدأ التصعيد الخطير في العمليات الانتحارية على أثر قيام المستوطن باروخ غولدشتاين بإطلاق النار بشكل عشوائي على المصلين في الحرم الإبراهيمي في الخليل في شباط[٤١] ١٩٩٤, ولا شك ان لهذا التصعيد الخطير أثر كبير في قرار المنظمات الفلسطينية تبني أسلوب العمليات الانتحارية. عندما اتضح أن ظاهرة المنتحرين بدأت في الاتساع، بادر قسم الأبحاث في الشاباك الإسرائيلي بإصدار أبحاث ووثائق أرسلت لرئيس الحكومة آنذاك إسحق رابين.[٤٢] ولمسؤولين آخرين في الجانب السياسي، وكتب من بين ما كتب أن النشاطات "الإرهابية" وبشكل خاص العمليات الانتحارية تشكل تهديداً إستراتيجياً على إسرائيل.[٤٣] آراء أخرى أشارت إلى انه "منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي لم تواجه إسرائيل أي خطر إستراتيجي وقاس مثل العمليات الانتحارية ولا تمتلك إسرائيل إلى اليوم أي حل عسكري لقضية المنتحرين.[٤٤]

في المقابل، لم تتعامل غالبية تقديرات الموقف الأمنية الإسرائيلية مع حركة حماس كمنظمة للقتلة. وهي تؤكد على أن العمليات التي نفذتها حماس جزء من مخططات سياسية باردة أعدت من أجل وقف العملية السلمية، ولذلك كان هناك تجديد للعمليات الانتحارية

السلطة اتهمت في أغلب الأحيان بدعم واستغلال العمليات الانتحارية لمصالحها السياسية أو على الاقل بعدم منع العمليات. دعوة عرفات للجهاد والتردد في ادانة العمليات ضد إسرائيل اديا الى المزيد من الشكوك في الجانب الإسرائيلي وأثرا بشكل كبير على نسبة تأييد الرأي العام الإسرائيلي. وعلى الرغم من إدعاء السلطة بعدم اعتبار العمليات الانتحارية سلاحاً استراتيجياً بل على العكس تماما فقد كانت العمليات الانتحارية داخل الخط الأخضر مصدر إرباك وإحراج كبير للفلسطينيين

في كل مرة تتجدد فيها المباحثات السياسية.[٤٥]

على أثر العملية التي نفذتها حركة الجهاد الإسلامي في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٥، بدأت إسرائيل بتبني سياسة إرغام السلطة الفلسطينية على دفع الثمن، بهدف الضغط على عرفات من أجل ضرب حركة الجهاد الإسلامي، ومنحت الضوء الأخضر للجيش بمهاجمة وضرب أهداف فلسطينية رسمية. ترافق هذا التهديد مع بداية سحب الامتيازات التي حصلت السلطة عليها على أثر اوسلو، إسرائيل بدأت من جديد بتعريف الفائدة المرجوة من التعاون الأمني. وفي كل مرة قامت فيها مجموعة مسلحة بتهديد أمن إسرائيل أسرعت إسرائيل إلى عرض تقديم جزء بسيط من الامتيازات المصادرة كثمن جزئي من أجل إعادة بناء التعاون الأمني، وفي كل مرة تراجع فيها هذا التعاون، فرضت إسرائيل عقوبات جديدة أملاً أن يؤدي ذلك إلى خلق مصلحة فلسطينية آنية لبناء تعاون أمني حول أهداف محددة حسب إدعاءات الإسرائيليين.[٤٦] في مطلع عام ١٩٩٦، هوجمت مراكز المدن الإسرائيلية بموجة من العمليات الانتحارية القاسية، لم تعمل السلطة الفلسطينية بشكل جدي ضد الحركة الإسلامية، وكما يتضح، لم تدرك السلطة الأبعاد الإستراتيجية لهذه العمليات، التي أدت إلى ضغوطات كبيرة على حكومة إسرائيل وعلى الأحزاب السياسية الإسرائيلية والى زعزعة التأييد الشعبي الإسرائيلي للعملية السياسية ومن يقودها، وظهرت شعارات تدعو إلى محاكمة المسؤولين عن اوسلو ، وتدعو الجيش الإسرائيلي للحسم العسكري.

أحد أهم آثار هذه العمليات هو انتصار اليمين في انتخابات ١٩٩٦[٤٧] فقد أثرت هذه العمليات على الرأي العام في إسرائيل وأدت إلى إسقاط بيريس ومسار اوسلو تحت شعار عدم وجود إمكانية لإسرائيل أو للسلطة على توفير الأمن للإسرائيليين.[٤٨] اعتقد آخرون مثل أمنون ليفكن شاحاك بوجود " فترات قامت بها السلطة بتوجيه تحذيرات جدية وواضحة لحماس "إن تنشطوا سنضربكم" ونتيجة لذلك لم تقم حماس بأي نشاط عسكري. في (الشاباك) و(امان)، الذين تابعوا موضوع المنتحرين لأهداف وقائية، أكدوا أن مفتاح الحل لمشكلة المنتحرين كان مرتبطا بإرادة السلطة الفلسطينية وبشكل خاص بإرادة الرئيس الفلسطيني عرفات.

عندما فهم الرئيس عرفات ان "الإرهاب" يهدد جميع الإنجازات التي تم تحقيقها خلال العملية السلمية، بدأت الأجهزة الأمنية بممارسة الضغوطات على المعارضة. عمليات عام ١٩٩٦ أدت إلى مهاجمة فجائية لأجهزة الأمن الفلسطينية والى اعتقال أكثر من ٣٠٠ نشيط من حركة حماس والجهاد الإسلامي. الإسرائيليون اقتنعوا أن ادعاءات الاستخبارات كانت صحيحة ودقيقة.[٤٩] أثبت قرار عرفات بتوجيه ضربة قاسية ضد حركتي حماس والجهاد الإسلامي على أثر تلك العمليات لإسرائيل أن عرفات عندما يريد يستطيع.[٥٠] والمستفيد الأول كان نتنياهو الذي اعتبر آنذاك أن حركة حماس كانت محطمة.[٥١] واضطر للاعتراف في فترة حكمة برضاه عن التعاون الأمني الإسرائيلي الفلسطيني في هذا المجال.[٥٢] إلا أن ذلك لم يكف، فعدم التمييز بين الجنود والمدنيين في العمليات الانتحارية أثر على الرأي العام الإسرائيلي وأدى إلى صحوة متجددة في داخل الجماهير الإسرائيلية المرتبطة بالمخاوف التاريخية من الإبادة، ما ساهم في تراجع التأييد الشعبي لاستمرار العملية السلمية وتراجع الثقة بشكل خاص بالرئيس الفلسطيني وبالسلطة الفلسطينية واتهامهما بشكل مباشر بتشجيع وبممارسة "الإرهاب".[٥٣] وفي كل مرة حصل تصادم سياسي أو عملية

انتحارية أعاد جهاز الاستخبارات العسكرية في تقديراته الأمنية الحديث عن الشكوك الكبيرة بشأن موقع عرفات كشريك وبالفائدة المرجوة من استمرار المحادثات معه،[٥٤] وسارع الجيش بتقديم الإمكانيات من أجل ضرب مصالح السلطة الفلسطينية كنوع من العقاب. هذا التوجه الجديد أثر بشكل كبير، وسرعان ما تحول إلى استراتيجية حكمت الردود الإسرائيلية ما بعد كل عملية انتحارية، والى سياسة واسعة استخدمها جميع رؤساء الحكومات الإسرائيلية ضد السلطة والشعب الفلسطيني. وبالتالي عادت المعضلة الرئيسية أمام الفلسطينيين تتبلور حول عدد من أسئلة الماضي:

١. كيفية التهيؤ أمام الجهاز الأمني الإسرائيلي، الذي امتد ليحاصر جميع مناحي الحياة اليومية للشعب الفلسطيني؟

٢. كيفية صياغة نظرية أمنية تتلاءم مع الحقوق القومية للشعب الفلسطيني.

٣. كيفية الاندماج في نظام أمني جديد كان من المفترض أن يشكل شرطاً ضرورياً لاستمرار العملية السلمية؟

مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية

إسرائيل رأت في السلطة الفلسطينية بعد إنشائها عنوانا سياسيا في شؤون السلام والأمن، وهي المسؤولة عن كبح جماح ووقف العمليات. لاحقاً تطور الأمر لتصبح به السلطة الفلسطينية ليست عنوان للمسائلة السياسية فقط، وانما عنواناً في دفع الفواتير. المتطلبات الإسرائيلية لتحسين الوضع الأمني خلال وبعد اوسلو كانت عالية جداً من ناحية التوقعات، ومتدنية جداً من ناحية المسؤولية. إسرائيل تنصلت دوماً من تحمل أية مسؤولية تجاه ظاهرة استمرار المقاومة وفضلت التعاطي معها من خلال البحث عن مبررات ودوافع دينية أو قومية متطرفة، وتجاهلت وجود أي علاقة بين استمرار الاحتلال وبين استمرار المقاومة. جميع هذه المسائل ساهمت في الحد من الحديث أو المطالبة بالتعاون الأمني وبدأت مرحلة اتهام السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات بأنها تغض النظر عن "الإرهاب" ومن الممكن جداً أنها تشجعه وتوظفه خدمة لمصالحها.[٥٥]

السلطة اتهمت في أغلب الأحيان بدعم واستغلال العمليات الانتحارية لمصالحها السياسية أو على الاقل بعدم منع العمليات. دعوة عرفات للجهاد والتردد في ادانة العمليات ضد إسرائيل اديا الى المزيد من الشكوك في الجانب الإسرائيلي وأثرا بشكل كبير على نسبة تأييد الرأي العام الإسرائيلي. وعلى الرغم من إدعاء السلطة بعدم اعتبار العمليات الانتحارية سلاحاً استراتيجياً بل على العكس تماما فقد كانت العمليات الانتحارية داخل الخط الأخضر مصدر إرباك وإحراج كبير للفلسطينيين أمام الرأي العام الدولي والإسرائيلي بشكل خاص، ووجدت السلطة نفسها لأول مرة منذ سنوات طويلة مضطرة للدفاع عن نفسها كسلطة تمثل التطلعات القومية لشعب لا يزال يرزح تحت الاحتلال امام الاتهامات بكونها سلطة تشجع العمليات الانتحارية وقتل المدنيين. في المقابل فان تأكيد السلطة على اعتبار المقاومة الشعبية ضد الاستيطان وضد استمرار الاحتلال سلاح شرعي واستراتيجي لصالح نضال الشعب الفلسطيني حتى انهاء الاحتلال[٥٦] لم تغير من الواقع شيئاً.

سياسة الإغتيالات والتصفيات الجسدية

يشتمل الخطاب السياسي الإسرائيلي الإعلامي والشعبي على تعريفات متعددة لمفهوم قتل الفلسطينيين عن سبق إصرار وترصد (اغتيال، تصفية، إعدام، تحييد، عمل وقائي). وفي أغلب الحالات لم تثر هذه القضية أي ردود فعل سلبية أو معارضة، بل كانت في كثير من الأحيان مصدراً للفخر والتباهي وهي مقبولة ومبررة بالنسبة للإسرائيليين[٥٧] تحت شعار القادم لقتلك اسبقه واقتله.[٥٨]

قامت إسرائيل في الماضي بتصفية عدد كبير من قيادات ونشيطين ممن انتموا إلى المنظمات الفلسطينية وممن لم ينتموا والتي رأت إسرائيل في وجودهم خطراً على دولة إسرائيل، وأهداف تم تصنيفها ب "خطر امني" على الدولة، على اعتبار أنهم "مجرمو حرب"، "مخربون"، "علماء في خدمة العدو". قسم من هذه العمليات تم الاعتراف بها وقسم آخر تنصلت إسرائيل من الإعلان عن مسئوليتها عنها. وكما يتضح فان إسرائيل لم ترتدع بعد عن استخدام "سلاح التصفية الجسدية" تجاه من تعتبرهم أعداءها كوسيلة استراتيجية من أجل تحقيق أهداف معينة. المسؤولية عن هذه الاغتيالات كانت من خلال قسم العمليات الخاصة بالموساد المسمى "قيسارية" الذي تخصص في مجالات: المتابعة والمراقبة، اقتحام البيوت والقنصليات الغربية وتركيب وسائل التنصت والتسلل إلى الدول العربية. مسؤولية التنفيذ كانت على عاتق وحدة

تدعى "كيدون" وهي وحدة تنفيذية صغيرة وتعتبر الأكثر سرية والمسؤولة عن تنفيذ عمليات التصفية وهي تتبع قسم العمليات الخاصة "قيسارية". وقد اشتهرت هذه الوحدة عندما أمرت غولدا مئير رئيسة الحكومة الإسرائيلية تسفي زامير رئيس الموساد في حينه بشن عملية تصفية شاملة ضد كل من له علاقة بعملية ميونخ ضد الرياضيين الإسرائيليين في عام ١٩٧٢. وتم إلقاء المسؤولية على كاهل مايك هراري رئيس قسم "قيسارية". وفي حينه تم رسم نمط العمل الذي يستخدم أساساً للقرارات حتى هذا اليوم. الاستخبارات أعدت "بنكا" من الأهداف المعدة للتصفية وشكلت لجنة خاصة ومقلصة من ثلاثة وزراء سميت "لجنة اكس" وكانت لديها صلاحية للمصادقة على طلبات رؤساء الاستخبارات لعمليات التصفية. لجنة اكس استشارت المستشار القضائي للحكومة أولا الذي كان عبارة عن محكمة من شخص واحد وكان يحدد مصير المشتبه من خلال قراره هذا.[٥٩]

تم الكشف عن وجود هذه الوحدة وجزء من نشاطاتها على أيدي موشيه بن دافيد،[٦٠] من كبار المسؤولين في قسم "قيسارية"، ومن المتورطين المركزيين في محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس الدائرة السياسية لحركة حماس في الأردن في أيلول ١٩٩٧، على أثر العملية الانتحارية الأولى في القدس في اب ١٩٩٧، بناء على طلب نتنياهو رئيس الحكومة.[٦١] أحد التعبيرات عن وحدات الاغتيال داخل الضفة الغربية وغزة بالإضافة للعمليات التي نفذت على أيدي وحدات خاصة للتصفية والقتل في الموساد أو الاستخبارات العسكرية خارج إسرائيل، كشف عنها ايهود باراك في حزيران ١٩٩١، هذه الوحدات التي سميت بالمستعربين، قامت بقتل عشرات الفلسطينيين دون اتخاذ أي إجراء قانوني واطلقت النار دون أن يكون هناك خطر على الحياة.[٦٢] ورد في تقرير بيتسيلم انه بين ١٩٨٨ حتى نيسان ١٩٩٢ قتل على أيدي المستعربين ٨٦ فلسطينيا من بينهم ٢٨ كانوا مطلوبين. و٢٧ منهم كانوا مسلحين. ٢١ منهم حاول الهروب في الوقت الذي أطلقت النار عليهم. غالبيتهم قتلوا نتيجة لإطلاق عدة رصاصات من مسافة قريبة جداً، وفي القسم العلوي من الجسم، الأمر الذي يدل على نية واضحة بالقتل.[٦٣]

إسرائيل لم تراجع نفسها إبان عمليات الاغتيال التي سبقت اوسلو، الحديث الوحيد الذي تطرق إلى هذا الموضوع دار حول الجدوى من الاغتيالات كوسيلة لوقف العمليات المسلحة والانتحارية ضد إسرائيل، وهنا من الممكن التمييز بين موقفين، الأول يدعي عدم وجود علاقة بين الاغتيالات وبين حجم رغبة المنظمات الفلسطينية بتنفيذ عمليات عسكرية حسب إمكانياتهم العملية، فسواء تم اغتيال المرشح للتصفية أم لا فالدافع الأساسي لتنفيذ العمليات قائم. وان موجات العمليات الانتحارية على أثر اغتيال قيادات أو نشطاء مركزيين مثل رئيس حركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي،[٦٤] يحيى عياش،[٦٥] هي نتيجة لمخططات قائمة في الأصل.

الموقف الثاني يرى أن الاغتيالات تشجع وتعطي مبررا لحماس لتنفيذ العمليات[٦٦] والانتقام المباشر من إسرائيل (على غرار اغتيال يحيى عياش الذي أدى إلى ردود فعل عنيفة وعمليات انتحارية في تل أبيب والقدس في اذار–نيسان ١٩٩٦). وتهدم محاولات السلطة الفلسطينية للتوصل إلى أي اتفاق أو تفاهم مع حماس والجهاد لوقف العمليات ضد إسرائيل.[٦٧]

في الحالتين، عرف الجميع في مقر رئيس الحكومة وفي أروقة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن استمرار الاغتيالات سيؤدي إلى عمليات انتقامية والى وكسر الاتفاقيات غير الرسمية بين السلطة الفلسطينية وحماس، الأمر الذي تم فعلاً.[٦٨] استمرت إسرائيل بسياسة الاغتيالات بهدف معلن وهو تصفية البنية العملياتية والتقنية والحد من قدرة الفلسطينيين على تطوير أسلحة فتاكة على غرار العمليات الانتحارية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، هذه القدرات التي نجحت في توجيه ضربات موجعة داخل العمق الإسرائيلي، على الرغم من الإجراءات الأمنية التي لم يسبق لها مثيل في الماضي.

اصطدم مفهوم التصفيات الجسدية وردود الفعل مباشرة مع إمكانيات بناء مصالح أمنية مشتركة، الأمر الذي كان من المفروض أن يؤدي إلى نفس الهدف السياسي المعلن لهذه الاغتيالات، ألا وهو وقف العمليات الانتحارية ضد إسرائيل. نظام التعاون الإسرائيلي –الفلسطيني لم يعمل بشكل مناسب وإنما على العكس تماما، فقد بدأ الطرفان في كسر الاتفاقيات والاتهامات المتبادلة والتي تطورت إلى حد اتهام الأجهزة الأمنية بالمسؤولية عن التدهور الأمني.[٦٩]

المصادر والمراجع

٠ ابراهمي، آفنر. "مبنى النظام الأمني الفلسطيني،" هآرتس، ٣٠ تموز ٢٠٠١.

٠ اوستفلد، زهافا. ميلاد جيش، مراحل أساسية في بناء الجيش بقيادة دافيد بن غوريون (تل أبيب ١٩٩٤).

· باري، ي. "الأصدقاء الذين أخطأوا،" هآرتس، ١٧ تموز ١٩٩٢.

· برنياع، ناحوم. "إحباط غير دقيق،" يديعوت أحرونوت، ٢٤ تموز ٢٠٠١، ص ١.

· بري، سمدار. " آلاف الوثائق التي ضبطت،" يديعوت أحرونوت (الملحق) ٢٦ نيسان ٢٠٠٢، ص ١٤- ١٥

· بري، يعقوب. القادم لقتلك اسبقه واقتله (تل أبيب، ١٩٩٩).

· بن اليعازر، آوري. "أمة بالزي العسكري وحرب إسرائيل في سنواتها الأولى،" زمنيم، ١٩٩٤، ص ٥١-٦٥.

· بن اليعازر، آوري. "من أمة بالزي العسكري الى جيش حديث،" تربوت ديمقراطيت (ثقافة ديمقراطية)، جزء ٤-٥، ٢٠٠١، ص ٧٥.

· بونداك، رون. أمن ومصداقية/ حول اتفاق نهائي إسرائيلي فلسطيني، مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام (تل أبيب، ٢٠٠٠).

· بونداك، رون. من اوسلو حتى طابا، عملية تعطلت، معهد لاونرد ديفيس للعلاقات الدولية، الجامعة العبرية بالقدس (القدس، ٢٠٠١).

· تقرير بيتسيلم، هآرتس، ٤ يونيو ١٩٩٢،

· خالدي، رشيد. "الطريق المغلق في المفاوضات الثنائية،" السياسة الفلسطينية، ١٩٩٤، (نشرة الانترنت) ١-٢.

· دروكر، رافيف. ايهود باراك في اختبار النتائج (تل أبيب، ٢٠٠٢).

· روتم، ابراهام. دفاع هجومي-داخلي جديد لمبدأ قديم (يوم دراسي: "الإستراتيجية الواسعة لإسرائيل")، نقاشات في الأمن القومي، رقم ١٤، مركز بيغن - السادات للابحاث الإستراتيجية في جامعة بار ايلان، (رمات غان، ١٩٩٩).

· روغلر، ارنون. "العراب ٢،" كول هعير، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٤٥.

· زندور، موشيه. "أمنون ليفكين شاحاك: مشكلة إسرائيل ليست موضوع التصفيات،" معاريف (الملحق)، ٢١ كانون الأول، ص ٨-٩.

· السياسة الفلسطينية (نشرة الانترنيت ١٩٩٤، ، ٢-٣: (ندوة حول قضايا أمنية واستراتيجية).

· شرمن مارتين. "تعاون استراتيجي هندي إسرائيلي كمصلحة اميركية،" نتيف، ١٩٩٩، ٥:

· شعث، نبيل، ١٩٩٧. "تدهور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية،" السياسة الفلسطينية (نشرة الانترنت) ١٤.

· شكيد، روني. يديعوت أحرونوت، ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠١ ص ٢، ٧.

· شكيد، روني. "القيادة الفلسطينية، اليوم التالي،" يديعوت أحرونوت (الملحق)، ٤ كانون الول ٢٠٠١ ، ٣-٢.

· شكيد، روني. "نهاية أسطورة،" يديعوت أحرونوت، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص ٥.

· شكيد، روني. "تفاصيل أولية حول التدخل الفعال للشاباك في التحضير وتنفيذ عملية الجدار الواقي،" يديعوت أحرونوت (الملحق)، ٢٦ نيسان ٢٠٠٢، ص ١٣-١٢.

· شكيد، روني. "كتائب شهداء الاقصى تنفذ غالبية العمليات ضد إسرائيل،" يديعوت أحرونوت (الملحق)، ٢٧ تموز ٢٠٠١، ص ٨.

· شكيد، روني. يديعوت أحرونوت، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص ٦.

· شيف، زئيف. "إنجاز استخباراتي وضباب في الأفق،" هآرتس، ٩ كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ١-.

· شيف، زئيف. "الخطوات التي تنوي إسرائيل اتخاذها ضد الفلسطينيين،" هآرتس، ٣ حزيران ٢٠٠١، ص: أ -٢.

· شيف، زئيف. "تهديد استراتيجي يبحث عن حل،" هآرتس، ٩ اب ٢٠٠٢، ص ب-١.

· شيف، زئيف. هآرتس، ١١ ايار ٢٠٠١، ص ب-١.

· شيلح، عوفر، كيف يؤيد الإسرائيليون الاغتيالات وهم مقتنعون أنها ستصعد التوتر، يديعوت أحرونوت ترجمة (القدس)، ٢٥ ايار ٢٠٠٤، ص ١٤.

· صايغ، يزيد، "معنى الأمن الفلسطيني للدولة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ٢٣٨-٢٣٩: ٣-١٤.

· صوت إسرائيل، نشرة أخبار الساعة الخامسة، ٣ كانون الأول ٢٠٠١.

· عاميت، نافون. "كيف يعمل جهاز الإرهاب لحركة الجهاد الإسلامي؟،" يديعوت أحرونوت (الملحق) ١٤ حزيران ٢٠٠٢، ص ٣٢-٢٨.

· عنبري، بنحاس. بسيوف مكسورة (تل أبيب، ١٩٩٤).

· الغازي، يوسف. هآرتس، ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٠، ص ب-٦.

· غلبر، يوؤاب. الدولة الفلسطينية ونظرية إسرائيل الأمنية،" نتيف، ١٩٩٨، ٦: ٦٨-٦٣.

· غيلون، كارمي. الشاباك بين التمزقات (تل أبيب، ٢٠٠٠).

· فولتسكر، سبر. "الافتتاحية،" يديعوت أحرونوت، ٥ كانون الأول ٢٠٠١، ص ٢.

· فيشمان، اليكس. "تصفية خطرة"، يديعوت أحرونوت، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص ١.

· فيشمان، اليكس. يديعوت أحرونوت، ٢٣ نيسان٢٠٠١، ص ١٨-١٩.

· فيلنائي، متان. يوم دراسي عن الأمن الإسرائيلي في السنوات العشر القادمة (رمات افعال، ١٩٨٨).

· قريع، احمد. السلام المعلق بالهواء (بيروت، ١٩٩٩).

· ليبوفيتش، سارة. "بؤر زمبيش،" هآرتس (الملحق)، ١٢ تموز ٢٠٠٢، ص ٢٠.

· ليسك، موشيه. "العناصر المدنية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي،" داخل كتاب نقاشات حول اقامة إسرائيل: جامعة بن غوريون بئر السبع الجزء الاول ١٩٩١، ص ٢١٠-١٩١.

· ليفي، غدعون. "ليبحثوا عني،" هآرتس (الملحق)، ١٣ نيسان ٢٠٠١، ص ١٦-١٥.

· ليمور، يوؤاب. "دوافع المنتحرين،" معاريف (الملحق)، ٢ نيسان، ٢٠٠٢، ص ٦-٢.

· مركز بيغن- السادات للأبحاث الإستراتيجية، في ذكرى اسحق رابين وأمن إسرائيل، دراسات في أمن إسرائيل، جامعة بار ايلان، (رمات غان، ١٩٩٦).

· مركز بيغن-السادات للأبحاث الإستراتيجية، النظرية الأمنية لإسرائيل، يوم دراسي جديد (بمشاركة اسحق مردخاي، غرشون شتاينبرغ، ستيوارت كوهن، آبي كوبر، شبطاي شبيط، زئيف بونن، جامعة بار ايلان، ١٩٩٨.

· مركز حايم هرتسوغ لأبحاث الشرق الأوسط، يوم دراسي. الأجهزة الأمنية، الى أين؟ جامعة بن غوريون، (بئر السبع، ١٩٩٨).

· مركز شليم. مواجهة الإرهاب في عهد السلام (القدس، ١٩٩٦).

· مشعل، شاؤول وابراهام سيلع. عهد حماس (تل أبيب، ١٩٩٩).

· معاريف، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص ١٥.

· معاريف، ٥ اذار ٢٠٠١.

· معهد يسرائيل غليلي لأبحاث القوة الدفاعية، يوم دراسي حول النظرية الأمنية الإسرائيلية (رمات افعال، ١٩٨٨).

· ملمان، يوسي. هآرتس، ٩ اب ٢٠٠٢، ص ب- ٥

· نسياهو، مردخاي ومردخاي مئير وزيو تمير. (تحرير) عهد السلام (بيت برل، ١٩٩٤).

· نوفل، ممدوح، "العلاقة بين اقامة الدولة الفلسطينية وأمن إسرائيل،" السياسة الفلسطينية ٢١، ١٩٩٩.
· هرشفلد، يائير. اوسلو-صيغة للسلام (تل أبيب، ١٩٩٩).
· هرشفلد، يائير. عندما تقابل يوشع مع اوسلو، معاريف (الملحق) ٢٥ ايار ٢٠٠٤، ص ١٤.
· هركابي، يهوشفاط. الحرب والإستراتيجية (تل أبيب، ١٩٩٦).
· هس، عميرة. هآرتس، ٥ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص ٤-أ .
· هعتسني، اليكيم. "الإنتصار اولاً،" يديعوت أحرونوت، ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠.
· هوربيتس، دان وموشيه ليسك. "الديمقراطية والأمن القومي في الصراع المستمر، ١٩٨٨،" يهدوت زمنينو،٤: ٥-٢٧.
· هوربيتس، دان. الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية، معهد لاونرد ديفيس الجامعة العبرية بالقدس (القدس، ١٩٨٢).
· هوفشتاين، آفنر وعميره هس. "دفنتم اوسلو؟" (الملحق)، ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، ص ١٤.
· الون، غدعون. هآرتس، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠١، ص أ-١.
· يديعوت أحرونوت، ١٧ تموز، ٢٠٠٢، ص ١١.
· يروشليم، شلوم. معاريف، ١٤ ماي ٢٠٠١، ص ٧.

الهوامش

١ طالب دكتوراه في قسم دراسات الشرق الاوسط والاسلام في الجامعة العبرية بالقدس، وباحث في الشؤون الاسرائيلية.

٢ أبحاث إسرائيلية كثيرة تؤكد هذا الموقف الذي يمثل وجهة نظر التيار المحافظ مثل دان هوربيتس وموشيه ليسك. ومن التيار النقدي باروخ كيمرلينغ وآوري بن اليعازر. انظر: دان هوروبيتس وموشيه ليسك، "الديمقراطية والأمن القومي في الصراع المستمر،" يهدوت زمنينو، ١٩٨٨، ٤: ٢٧-٦٥؛ زهافا اوستفلد، ميلاد جيش (تل أبيب، ١٩٩٤)، ص ٧٥٥-٧٨٢؛ آوري بن اليعازر، "امة بالزي العسكرية والحرب: إسرائيل في سنواتها الاولى،" زمنيم، ١٩٩٤، ص ٥١-٦٥؛ وص ١٢٣-١٤٠.

٣ على هذا الصعيد تم عقد عدد من اللقاءات الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة بهدف دراسة هذا الموضوع كانت قمتها تشكيل فرق تفكير مشتركة على غرار الفريق الأمني الإسرائيلي الفلسطيني بإرشاد يوسف الفر: احمد الخالدي، نزار عمار، يزيد صايغ، خليل شقاقي، شبلي تلحمي، ناعومي واينبرغر، شلومو غازيت، جفري بوتويل.

٤ انظر: يزيد صايغ، ١٩٩٣، "معنى الأمن بالنسة للدولة الفلسطينية،" شؤون فلسطينية، ٢٣٨-٢٣٩: ٣-١٤؛ انظر أيضاً: جفري بوتويل وايفيريت ماندكسون، الأمن الإسرائيلي الفلسطيني، مواضيع في مفاوضات الحل النهائي، تشرين الأول ١٩٩٥.

٥ القصد هنا هو الأبحاث التي تمثل وجهة النظر الإسرائيلية مقابل الأبحاث التي تمثل وجهة النظر الفلسطينية.

٦ افرايم عنبر، اسحق رابين وأمن إسرائيل القومي، مركز بيغن-السادات للأبحاث الإستراتيجية، رمات غان، (www.biu.ac.il).

٧ يائير هرشفلد، "صهيوني متحمس،" هآرتس، ٦ نيسان ٢٠٠٤، ص ب-٣.

٨ آفنر هوفشتاين وعميره هس. "دفنتم اوسلو؟"، معاريف (الملحق الاسبوعي)، ٠٢/١١/٣، ص ١٤.

٩ انظر: متان فيلنائي، لنعتمد على انفسنا فقط، يوم دراسي عن الأمن الإسرائيلي في السنوات العشر القادمة، مركز يسرائيل غاليلي لبحث القوة الدفاعية، ١٩٨٨، ص ٢٤-٢٥.

١٠ يعقوب بري، الجماعات الأمنية الى اين؟ يوم دراسي (بئر السبع، ١٩٩٨)، ص ٢٠.

١١ شلومو غازيت، لقاء في الجامعة العبرية بالقدس، ٢٠٠١/٥/١٤.

١٢ يعقوب بري، القادم لقتلك، ص ٢٣٠.

١٣ غيلون، الشاباك بين التمزقات، ص ٢٠٠.

١٤ الفلسطينيون لم يوافقوا ابدا على تسليم مطلوبين لإسرائيل، ولم تكن هناك اية حالة من تسليم فلسطينيين على ايدي السلطة لإسرائيل نتيجة للتعاون الأمني. انظر: شعث، "تدهور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية،" ص ٦.

١٥ غيلون، الشاباك بين التمزقات، ص ١٩٩.

١٦ يعقوب بري، القادم لقتلك، ص ٢٣٠.

١٧ يوسي ملمان، هآرتس، ٩ آب ٢٠٠٢، ص ب- ٥

١٨ ملمان مصدر سابق، ص ب- ٥

١٩ نظرة من اعلى: مجلة تابعة لمركز تقاليد الاستخبارات.

٢٠ ملمان، مصدر سابق، ص ب ٥.

٢١ مصدر سابق، ص ب ٥.

٢٢ غيلون، الشاباك بين التمزقات، ص ٢٠٥.

٢٣ غيلون، الشاباك بين التمزقات، ص ١٩٩.

٢٤ انظر: مارتين شرمان " التعاون الاسترتيجي الهندي الإسرائيلي كمصلحة اميركية،" نتيف، مركز اريئيل للأبحاث السياسية، نيسان ١٩٩٩، ٥: ١٤.

٢٥ شموئل غوردن، إسرائيل ضد الإرهاب (تل أبيب، ٢٠٠٢)، ص ٩٠.

٢٦ غوردن، إسرائيل ضد الإرهاب، ص ٩٢.

٢٧ الخطوات التي تخطط إسرائيل لإتخاذها ضد الفلسطينيين كما عرضها زئيف شيف في صحيفة هآرتس، ٣ حزيران ٢٠٠١، ص أ ٢،.

٢٨ ممدوح نوفل، "العلاقة بين اقامة الدولة الفلسطينية وأمن سرائيل"، السياسة الفلسطينية (نشرة الانترنيت)، ٢١، ١٩٩٩.

٢٩ عامي ايلون، الرئيس السابق للشاباك الإسرائيلي، انتقد صورة التفتيشات الأمنية للناس وللبضائع ووصفها بالتفتيشات الصعبة والمهينة حتى اليأس. انظر: هآرتس،٥ كانون الأول ٢٠٠٠، ص أ - ٩.

٣٠رشيد الخالدي "الطريق المغلقة في المفاوضات الثنائية"، السياسة الفلسطينية (نشرة الانترنيت) ١٩٩٤، ١-٢: ٣.

٣١ يائير هرشفلد، عندما تقابل يوشع مع اوسلو، معاريف (الملحق)، ٢٥ ايار ٢٠٠٤، ص ١٤.

٣٢ احمد قريع، السلام المعلق بالهواء (بيروت، ١٩٩)٩، ص ٨٠-٨٤.

٣٣في عام ١٩٩٢ كان في الضفة الغربية ٦٢٠٠ عملية بناء، سنة بعد ذلك وتحت حكم رابين كان هناك ٩٨٠ عملية بناء. فقط نتنياهو في عام ١٩٩٨، اقترب للحد الاقصى مع ٤٢١٠ بداية بناء انظر: سارة ليبوفيتس-در، ""بؤر زامبيش الاستيطانية،" هآرتس (الملحق) ٢٠٠٢/٧/١٢، ص ٢٠. منذ استلام شارون رئاسة الحكومة اقيم في الأراضي المحتلة ٣٤ بؤرة استيطانية، جميعها تحت حراسة الجيش الإسرائيلي. فريق متابعة المستوطنات التابع لحركة السلام الان قام بتصوير المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية من الجو وتم توثيق أكثر من ٨٠ بؤرة قامت بمبادرة من المستوطنين بهدف توسيع المساحات التي تقوم عليها المستوطنات من ٢٠٠ متر

وحتى ٦ كيلو متر من حدود المستوطنة القائمة. انظر: سيما كدمون، "بؤر شارون الاستيطانية،" يديعوت أحرونوت، (الملحق) ٢٦ نيسان ٢٠٠٢، ٨-٩.

٣٤ يوسف الغازي، هآرتس، ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٠، ص ب٦-.

٣٥ زئيف شيف، هآرتس، ١١ ايار ٢٠٠١، ص ب – ١.

٣٦ رافيف دروكر، ايهود باراك في اختبار النتائج (تل أبيب ٢٠٠٢)، ص ٣٤٠- ٣٤١.

٣٧ التمييز بين "الإرهاب الأحمر" و "الإرهاب الأبيض" هو للباحث.

٣٨ روتم، تهيؤ هجومي-داخلي جديد لمبدأ قديم، ص ٢٩-٣٠.

٣٩ يوآب ليمور، "دوافع المنتحرين، " معاريف (الملحق)، ٢ نيسان ٢٠٠٢، ص ٤.

٤٠ توفيق الطيراوي لقاء مع الباحث.

٤١ بري، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٤٢ اسحق رابين في خطابه في مركز بيغن- السادات للأبحاث الإستراتيجية (١٠ حزيران١٩٩١)، تطرق إلى هذا الموضوع عندما ادعى أنه "في الماضي كانت هناك حوادث في الحدود مع الدول العربية، الامر الذي اختفى في ايأمنا هذه. اليوم يوجد تهديد الإرهاب الفلسطيني من الخارج على أهداف إسرائيلية ويهودية في العالم والإرهاب الإسلامي المتطرف والانتفاضة. هذان النوعان من التهديدات هما مصدر ازعاج ومع كل الالم والمس بحياة الناس المستمرة الا انهما لم يشكلا ولن يشكلا تهديداً استراتيجياً على إسرائيل. لذلك عندما اتحدث عن السياسة الأمنية اليوم يجب التركيز على التهديدات الحالية وليس على الأمن اليومي". انظر: مواجهة الإرهاب في عهد السلام، مواقف رقم ١٩،مركز شليم ٢٠تشرين الأول ١٩٩٦، ص ٣. انظر أيضاً: "لذكرى-اسحق رابين وأمن إسرائيل"، نقاشات حول أمن إسرائيل، مركز بيغن-السادات للأبحاث الإستراتيجية، (رمات غان، ١٩٩١)، ص ١-٢.

٤٣ يعقوب بري، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٤٤ زئيف شيف، "تهديد استراتيجي يبحث عن جواب،" هآرتس، ٩ اب ٢٠٠٢، ص ب ١.

٤٥ انظر: غيلون، الشاباك بين التمزقات، ص ١٩٨-١٩٩.

٤٦ هرشفلد، اوسلو، ص ١٧٠.

٤٧ بونداك، سلام، أمن وعدل: نحو إتفاق نهائي إسرائيلي فلسطيني، ص ٣.

٤٨ يوآب ليمور، "دوافع المنتحرين،" معاريف (الملحق)، ٢ نيسان ٢٠٠٢، ص ٤.

٤٩ ليمور، المصدر السابق، ص ٤.

٥٠ عكيفا الدار، "نيوغراس يحتلون امكنتهم، " هآرتس، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص ب – ٣.

٥١ موشيه زندور، "أمنون ليفكين شاحاك: مشكلة إسرائيل ليست سياسة الإغتيالات، " معاريف (الملحق)، ٢١ كانون الأول ٢٠٠١، ص ٩.

٥٢غيلون، الشاباك بين التمزقات، ص ٢٠٥.

٥٣. انظر: يوؤاب ليمور، "دوافع المنتحرين، " معاريف (الملحق)، ٢ نيسان ٢٠٠٢، ص ٢-٦.

٥٤ إدعاءات اخرى اشارت الى ان "أكثر من نصف الشعب في إسرائيل غير ممثل في الحكومة والنخبة الحاكمة وهو يرى بعرفات عدوا وليس شريكا، ويعتقد أن الحل السياسي هو طرد عرفات وعصاباته وتشكيل حكم ذاتي". انظر: الياكيم هعتسني، "الانتصار اولاً" يديعوت أحرونوت، ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

٥٥ بونداك، سلام، أمن وعدل: نحو اتفاق نهائي إسرائيلي فلسطيني، ص ٣. مفارقة لفظية اشار اليها مؤيد اميركي في محادثته مع إسرائيلي عندما حدد المطلب الاميركي بتنفيذ اعتقالات (Arrest) بمعنى سلب الحرية، منع الخروج من السجن ومنع اية علاقة بين المشتبه به والخارج. السلطة لم تعتقل اي نشيط ارهابي بهذا المعنى. تعريف آخر ممكن هو (Detain) اعتقال احترازي وهو غير موجود أيضاً. التعريف الثالث هو (Control) بمعنى وضع المشتبه بهم تحت السيطرة والمراقبة. انظر: عاموس هرئيل، "حول أمر الاعتقالات، من السهل اقناع زيني،"، هآرتس، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص أ-٢.

٥٦ شعث، "تدهور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية،" ص ٦.

٥٧ في استطلاع لصحيفة يديعوت أحرونوت فان ٦٠٪ من الجمهور الاسرائيلي يؤيدون سياسة الإغتيالات (اغتيال احمد ياسين) و٨١ ٪ قالوا ان الإرهاب سيتصاعد نتيجة لذلك. عوفر شيلح، كيف يؤيد الاسرائيليون الاغتيالات وهم مقتنعون انها ستصعد التوتر، يديعوت أحرونوت ترجمة (القدس) ٢٥-٣-٠٤، ص ١٤.

٥٨ شعار (مثل) توراتي وهو الشعار الخاص لجهاز المخابرات العامة الإسرائيلي (الشاباك).

٥٩ يوسي ملمان، الاغتيالات...سلاح إسرائيلي قديم-جديد، هآرتس، القدس ٢٥-٣-٢٠٠٤ ص ١٤.

٦٠ موشيه بن دافيد: حاصل على الدكتوراه في الأدب، انضم الى الموساد عام ١٩٩٠ وحصل على منصب رفيع في قسم قيسارية (وحدة الإغتيالات) وهو المسؤول الاول الذي يكشف عنه كونه من العاملين السابقين في هذه الوحدة. انسحب من الجهاز بصورة مفاجئة وعاد الى عمله الاكاديمي. انظر: هآرتس ١٨ أيار ٢٠٠٠.

٦١ هآرتس ١٨ أيار ٢٠٠٠.

٦٢ آوري بن اليعازر" من امة بالزي العسكري الى جيش حديث،" ثقافة وديمقراطية، ٢٠٠١، ٤-٥: ٧٥. انظر أيضاً باري، "الأصدقاء الذين اخطأوا،" هآرتس، ١٧ تموز ١٩٩٢.

٦٣ "تقرير بيت سيلم،" هآرتس، ٤ حزيران ١٩٩٢.

٦٤ اغتيل في مالطا بمدريد في ٢٦ تشرين الأول (١٩٩٥) الذي اتهم بالمسؤولية عن عملية مفرق بيت ليد في كانون الثاني ١٩٩٥، التي ادى الى مقتل ٢١ جندي ومدني واحد. انظر: عميت نافون، "كيف يعمل جهاز الإرهاب في حركة الجهاد الإسلامي،" معاريف، ١٤ حزيران ٢٠٠٢.

٦٥ اغتيل في ٥ كانون الثاني (١٩٩٦) في غزة.

٦٦ آرييه كسبي، "تصفيات وعمليات،" هآرتس (الملحق)، ٩ آب ٢٠٠٢، ص ٨.

٦٧ مشعل وسيلع، عهد حماس (تل ابيب، ١٩٩٩)، ص ١١٠.

٦٨ موشيه زندور، "أمنون ليفكين شاحاك: مشكلة إسرائيل ليست سياسة التصفيات،" ص ٨-٩.

٦٩ إلى هذه النقطة اشار محمد دحلان في الفترة الاخيرة عندما قال لاعضاء ميرتس الذين استضافهم في غزة "تعبت من كوني مقاولاً تابعا للشاباك". وعن هذا التعبير "مقاول" كرره أكثر من مرة. وحسب اقواله سبع سنوات يحارب المعارضين لاوسلو من أجل الإسرائيليين والدفاع عنهم وفجاة يتحول الى"ارهابي". دحلان الذي لم يتوجه الى مؤتمر شرم الشيخ الاخير على الرغم من عدم تفويته لاية فرصة في المفاوضات مع إسرائيل منذ إعلان المباديء في ١٩٩٣. انظر: ارنون روغلر، مصدر سابق، ص ٤٥. دحلان يغير موقفه تجاه الإسرائيليين وهو يقول للاسف بان الإسرائيليين بدون استثناء ما عدا رابين يتصرفون وكانهم يمنحونا امتيازات وبالمقابل نعمل معهم مثل العملاء. انهم لا يتعاملون معنا على أسس سليمة وإحترام متبادل وهم لا ينظرون لنا بإحترام. في العشر سنوات الاخيرة لم يغيروا من تصرفاتهم بل تصرفو معنا كإحتلال. انظر: غدعون ليفي، "ليبحثوا عني،" هآرتس (الملحق)، ١٣ نيسان ٢٠٠١، ص ١٥-١٦. دحلان أصر على انه ليس مستعدا لاعتقال أفراد حماس طالما إستمر البناء في المستوطنات. انظر: عميره هس، هآرتس، ٥ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص أ – ٤ .